وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة تكريت
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم التاريخ/ماجستير حديث

التطورات السياسية في فرنسا
١٨٤٨-١٨٥٢

اعداد
الأستاذ الدكتور
ليث محمد ابراهيم

العام الدراسي
٢٠٢٥/٢٠٢٦

التطورات السياسية في فرنسا ١٨٤٨-١٨٥٢

شهدت فرنسا في المدة بين عامي ١٨٤٨ و١٨٥٢ واحدة من أكثر الفترات السياسية اضطرابًا في تاريخها الحديث، حيث انتقلت البلاد من نظام ملكي إلى جمهورية ثم إلى إمبراطورية خلال أربع سنوات فقط. بدأت هذه التحولات مع اندلاع التي أنهت حكم الملك ، نتيجة تراكم أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية، أبرزها البطالة وارتفاع الأسعار واحتكار الطبقة البرجوازية للسلطة السياسية.

أدى سقوط الملكية إلى إعلان الجمهورية الثانية في فرنسا عام ١٨٤٨، وهي مرحلة جديدة حملت آمالًا كبيرة بإقامة نظام ديمقراطي أكثر عدالة. تم تشكيل حكومة مؤقتة ضمت تيارات سياسية مختلفة، مثل الجمهوريين المعتدلين والاشتراكيين، وكان هدفها الأساسي إعادة تنظيم الدولة وتحقيق إصلاحات اجتماعية. من أبرز هذه الإصلاحات إقرار حق العمل وإنشاء الورش الوطنية لتوفير فرص عمل للعاطلين، لكن هذه التجربة لم تنجح اقتصاديًا، بل أصبحت عبئًا على الدولة بسبب ارتفاع التكاليف وزيادة عدد العاملين فيها.

ومع تدهور الأوضاع الاقتصادية، اندلعت انتفاضة حزيران ١٨٤٨ التي كانت من أعنف الصراعات الاجتماعية في تاريخ فرنسا، حيث خرج العمال ضد قرار إغلاق الورش الوطنية. وقد تم قمع هذه الانتفاضة بعنف شديد من قبل الجيش، مما أدى إلى سقوط آلاف الضحايا، وأحدث انقسامًا حادًا بين الطبقة العاملة والطبقة البرجوازية. هذه الأحداث كشفت ضعف النظام الجمهوري الجديد وعدم قدرته على تحقيق التوازن بين الطبقات الاجتماعية.

بعد هذه الاضطرابات، تم وضع دستور جديد عام ١٨٤٨ أسس للجمهورية الثانية، ونص على انتخاب رئيس للجمهورية من قبل الشعب، مع وجود برلمان منتخب. إلا أن هذا الدستور حمل تناقضًا مهمًا، إذ منح الرئيس صلاحيات واسعة جعلت النظام عرضة للصراع بين السلطة التنفيذية والتشريعية.

في نهاية عام ١٨٤٨، تم انتخاب لويس نابليون بونابرت رئيسًا للجمهورية، مستفيدًا من اسمه العائلي المرتبط بالإمبراطور نابليون الأول، ومن رغبة الشعب في الاستقرار بعد سنوات من الفوضى. وقد

حصل على دعم واسع من الفلاحين والطبقات المحافظة، الذين رأوا فيه رمزًا لإعادة القوة والاستقرار للدولة الفرنسية.

لكن سرعان ما نشب صراع سياسي بين الرئيس والجمعية الوطنية، حيث حاول البرلمان تقييد سلطاته، بينما سعى هو إلى توسيع نفوذه السياسي. هذا الصراع أدى إلى شلل سياسي داخل الدولة، خاصة في الفترة بين ١٨٥٠ و١٨٥١، حيث أصبحت الحكومة عاجزة عن اتخاذ قرارات فعالة، وبدأت الجمهورية تفقد استقرارها تدريجيًا.

في هذا السياق، قرر لويس نابليون إنهاء الأزمة السياسية عبر القوة، فقام في ٢ ديسمبر ١٨٥١ بانقلاب عسكري أنهى الجمهورية الثانية، حيث تم حل البرلمان واعتقال المعارضين وتركيز السلطة بيده. وقد لقي هذا الانقلاب قبولًا نسبيًا من بعض فئات الشعب التي كانت تبحث عن الاستقرار، رغم أنه أنهى النظام الجمهوري، وفي عام ١٨٥٢، أعلن لويس نابليون نفسه إمبراطورًا تحت اسم نابليون الثالث، لتبدأ مرحلة جديدة في تاريخ فرنسا عُرفت باسم الإمبراطورية الثانية. وهكذا تحولت فرنسا خلال أربع سنوات فقط من ملكية دستورية إلى جمهورية ثم إلى إمبراطورية، مما يعكس حجم الاضطراب السياسي والاجتماعي في تلك المرحلة.

الأوضاع السياسية

في ٣٠/ كانون الثاني من ١٨٤٨ بدأت الاجتماعات للمطالبة بالإصلاح في كل مكان من باريس وشملت على الفور الأحزاب المعارضة والمعادية للملكية، لكن لويس فيليب بدلاً من الإجابة عن مطالبهم بقى غير مكترث بما يجري بل إنه لم يلبث أن حمل عليهم في خطاب له بأنهم يدعون إلى الهياج الشعبي وإن دافعهم هو العداء الأعمى، محذراً في الوقت نفسه إن عقد هكذا اجتماعات دون إذن الحكومة سيتم إنزال أقصى العقوبة بحقهم ، ورداً على ذلك الخطاب بدأ اجتماع كبير للمعارضة متحدين فيه لويس فيليب يشاركهم أعضاء كثيرون من مجلس النواب مطالبين الملك بإجراء إصلاحات نيابية وتوسيع دائرة

الانتخابات مع إقالة حكومة جيزوت والذي زاد من الضغط على الحكومة هو انضمام الحرس الأهلي للثوار.

ونتيجة للضغوط التي مارستها المعارضة وبعض أفراد الأسرة المالكة، اضطر جيزويت إلى تقديم استقالة حكومته الأمر الذي أثار ابتهاجاً كبيراً في عدد من أحياء باريس، وحصلت مواجهات عدة مع قوات الأمن أدت إلى وقوع عدد كبير من الضحايا وصل عددهم إلى حوالي ٣٠٠ قتيل وإن هذه المصادمات وعدد القتلى من المتظاهرين أدت إلى تحويل الشعارات الشعبية ضد الملك فيليب نفسه ونادت بسقوطه، فضلاً عن ذلك ازدادت حدة الاحتجاجات إلى الحد الذي أقيمت فيه الحواجز والمتاريس في الشوارع وقرعت أجراس الكنائس.

عليه تعيين عدد من أتباعه في الحكومة ومنهم أوديلون بارون Oodelon Baron، الفوضويين الاشتراكيين، ألقي القبض عليه سنة ١٨٥٢ عندما أصبح نابليون الثالث إمبراطوراً ونفي خارج فرنسا، ثم رجع سنة ١٨٦٢ وانتخب نائباً ١٨٦٣ وكان من أشد المعارضين لدخول نابليون الثالث الحرب مع بروسيا ١٨٧٠ والمارشال بوجيود Bojewd المسؤول الأول عن حماية أمن الملك وأسرته وموضع ثقته، إذ تم الإعلان في ٢٤ شباط ١٨٤٨ في الصحف عن تشكيل حكومته يا مواطني باريس إن الأوامر قد صدرت لوقف إطلاق النار في أي مكان كان، نحن قد استلمنا أوامر من الملك لتشكيل وزارة، ولكن الحكومة السابقة برئاسة جيزوت قد تم حلها وحل مشاكلها والنداء قد صدر إلى البلاد. ظهر تيرس من إعلانه أنه واثق تماماً بوضع حد للمشكلات المستعصية من خلال استرجاع الأمن للبلاد، معتمداً على الثقة المطلقة التي أعطاها له لويس فيليب، لكن ما هي إلا ساعات قليلة من تشكيل الحكومة الجديدة، ازداد التمرد ضراوة في باريس إذ تمت السيطرة على جميع المباني الحكومية بعد انتماء حامية الجنود مع الثوار بمباركة وتأييدهم أكثرية أعضاء المجلس الوطني حاول لويس فيليب معالجة الأمور بمختلف الطرق ومنها تدعيم الفرق العسكرية التي تعمل لحمايته وهي فرقة للمشاة وأخرى للفرسان، إلا أنه على الرغم من تعهدهم

بحمايته فإن قوتهم لم تتمكن من الوقوف بوجه حالة التمرد والثورة المناوئة للملك لويس فيليب الأمر الذي اضطره إلى اتخاذ عدد من الإجراءات أبرزها :

أ. التنازل عن السلطة لابنه الأكبر كونت باريس على أن تكون أمه (هيلينا) وصية عليه.

ب. حل البرلمان.

ت. إصدار عفو عام عن السجناء.

وبعد أن اتخذ الإجراءات المذكورة تسلل هارباً إلى بريطانيا تاركاً السلطة وإدارتها إلى زوجته الوصية على العرش قامت هيلينا بعد هروب زوجها بأخذ ابنها كونت باريس إلى مجلس النواب الإعلان الوصاية عليه مع تأييد بعض النواب الموالين للويس فيليب و استحسانهم ، مما أدى أن يتفجر النواب المعارضون وخاصة الجمهوريين الذين يقف وراءهم الثوار، بعدم قبول تنصيب كونت باريس ملكاً تحت وصاية أمه، مما أدى بأعضاء المجلس النيابي أن يدخلوا في نقاشات كثيرة فيها صرخات الغضب ما بين المؤيدين للملكية والجمهوريين مما أدى بلامارتين ووفاء لدماء الشعب الفرنسي قام بإنهاء الملكية وإعلان الجمهورية في ٢٥ شباط ١٨٤٨، وتشكيل حكومة مؤقتة برئاسة لامارتين ودون إدخال أي شخصية فيها من أنصار البونابرتية أو من أفراد عائلة بونابرت.

الحكومة المؤقتة ونابليون الثالث ووصوله للحكم

بعد أن تم تشكيل الحكومة المؤقتة في ٢٥ / شباط عام ١٨٤٨ برئاسة لامارتين دون أي عضو منها من الحركة البونابرتية فيها، مما أدى بأتباع نابليون الثالث أن يشكلوا كتلة برئاسة الجنرال بيات Bayat التي عملت بالتنسيق مع عم الأمير جيروم Jerome وابن عمه بيير نابليون اللذان كانا مقيمان في باريس وبعد سلسلة من المناقشات ما بين أتباع نابليون وعمه جيروم قرروا التريث لحين وصول نابليون الثالث من لندن.

في يوم ٢٧ شباط عام ١٨٤٨ وصل الأمير نابليون الثالث إلى باريس قادماً من لندن برفقة الدكتور كونياو واجتمع مع أتباعه البونابرتيين، ثم التقى عمه جيروم لتوحيد صفوف الحركة البونابرتية، بعدها أرسل الأمير رسالة إلى لامارتين رئيس الحكومة المؤقتة (أيها السادة إن الشعب الباريسي البطل قد حطم آخر بقايا الغزو الأجنبي، وأنا أسرعت من منفاي لأضع نفسي تحت علم الجمهورية في اللحظة التي أعلنت فيه الحكومة الجديدة وليس لدي طموحسوى أن أخدم بلدي، وأنا أجد نفسي أن أعلن عن حضوري للحكومة المؤقتة ولأؤكد لأعضائها عن تكريسي للقضية التي هم يمثلونها، وأقدم عواطفي تجاههم وتقبلوا سادتي عواطفي الموثوقة). إلا أن الحكومة المؤقتة أجباته على تلك الرسالة بتوجيه إنذار لكاتبها نابليون الثالث وأمهلته ٢٤ ساعة لمغادرة باريس، وكتبت بالصحف على صفحاتها الرئيسة إن نابليون الثالث قد أمر بالمغادرة بعد يوم واحد من وصوله على خلفية رد الحكومة المؤقتة اجتمع الأمير نابليون الثالث بعمه جيروم لتسوية الخلافات فيما بينهما ويكون المرشح والمطالب بالعرش البونابرتي فقط الأمير نابليون الثالث حسب وصية الإمبراطور الأكبر، التي نصت على أن يكون الإرث لابنه ومن بعده لأولاد أخويه جوزيف ولويس بونابرت، وبما أن ابنه قد مات وجوزيف لم يكن عنده أولاد أصبح نابليون الثالث هو الوريث الشرعي على هذا الأساس دعم جيروم ابن أخيه الأمير نابليون الثالث إذ أرسل إلى الحكومة المؤقتة الأفكار نفسها التي كان نصها سادتي أعضاء الحكومة المؤقتة إن البلاد قد تمزقت إلى قطع عديدة حسب المعاهدات لسنة ١٨١٥ ، وإني الجندي القديم لمعركة واترلو والأخ الأصغر للإمبراطور يرجع في الحال إلى أحضان العائلة الكبيرة، ففترة حكم السلالات الظالمة التي حكمت فرنسا حكما بوليسيا قد سقطت مع آخر بوربوني حكم فرنسا، وأنا أسأل الحكومة الجمهورية أن تصدر قراراً بإلغاء القانون التحريمي المفروض علينا وعلى الشعب الفرنسي من خلال هذه الرسالة التي أرسلها جيروم ، التي قد أرعبت أعضاء الحكومة المؤقتة للأول مرة ، اذ أيقظت أحلام عودة النظام الجمهوري البونابرتي لدى الجماهير، مما جعل أعضاء الحكومة المؤقتة يطالبون بنفي الأمير نابليون الثالث مرة أخرى إلى خارج فرنسا ومنهم من اقترح إلقاء القبض عليه فوراً

وسجنه في سجنه السابق في هام إلى أن يحين الوقت الذي تكون فيه الحكومة المؤقتة قد اكتسبت الثبات والقوة في إدارة الأمور بشكل دائمي وعدم الخوف من أي انقلاب عسكري يقوم به البونابرتيون لكن لامارتين رفض خروج نابليون الثالث خارج فرنسا ، إذ لم يكن لديه أي صعوبة لإقناع المطالبين من أعضاء الحكومة المؤقتة بنفي أو اعتقال نابليون الثالث ، باسم الجمهورية سيقدم أفضل هدية له ومن ثم ستزداد شعبيته ويبرز اسمه أكثر وتزداد ثقة البونابرتيين بأميرهم أكثر إلا أن لامارتين قد تعامل بسياسة ذكية مع نابليون الثالث، إذ أبلغه بأنه يخشى عليه من أن يقع ضحية القوى الخفية من الجماعات السرية، وإن حياته ليس آمنة في باريس لعدم وجود حكومة نظامية في البداية لقد تردد نابليون الثالث بعض الشيء من نصيحة لامارتين، وبعد استشارة مجموعة من أصدقائه المقربين نصحوه أن يغادر باريس لأي مدينة في فرنسا توجد فيها حامية عسكرية، يتخذها قاعدة لانطلاق الثورة على الحكومة المؤقتة في باريس، إلا أنه بعد دراسته للوضع في فرنسا قرر العودة إلى بريطانيا في ٢ آذار غادر نابليون الثالث فرنسا بعد وضع تعليماته لأتباعه.

بعد أن أصبح ثلاثة من البونابرتيين أعضاء في المجلس التأسيسي سعى نابليون الثالث وكإجراء أولي بإبطال قانون النفي الصادر بحقهم منذ سنة ١٨١٦، ولكسب الأعضاء المعتدلين في المجلس التأسيسي إلى جانبه أرسل رسالة إلى السيد فيرالنرد Fieilland.. في آيار موضحاً فيها الأسباب التي منعته من تقديم نفسه للجمهور، وعن رغبته الصادقة في الولاء للنظام الجمهوري، فضلاً عن ذلك أنه ليس لديه أي طموح سوى خدمة بلاده، وعن تقديره للشعب الذي أسقط حكومة لويس فيليب.

وفي منتصف شهر آيار من سنة ١٨٤٨ كانت هناك نية قوية من الجمهوريين المعادين للبونابرتية بقطع أي أمل لنابليون الثالث بالوصول إلى الحكم من خلال الانتخابات المجلس التأسيسي الأخيرة والتي وإن لم يشارك بها نابليون الثالث إلا أنها قد مهدت لدخول ثلاثة أعضاء من البونابرتيين للمجلس التأسيسي وهذا يعني في المستقبل إن لم يطبق قانون النفي بحق نابليون الثالث وعائلته فإنه